

رعى احتفالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد في مجلس الأمة

الغانم: سد الثغرات القانونية ومجالات التلاعب وتقديم كل فاسد للعدالة



صفاء الهاشم خلال الاحتفالية



الغانم مع صلاح الغزالي



رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم وأمين السر د. عودة الرويعي والمستشار عبدالرحمن النمش وعبدالعزیز الدخيل

جهاز المراقبين الماليين، وصودر المرسوم رقم (333) لسنة 2016 في ديسمبر 2015 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، ككيان رقابي مستقل معني بالرقابة المسبقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة من خلال مؤسساتها المختلفة، للتأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات المنظمة لها، كذلك حرص على تبني قيم النزاهة والشفافية في جميع أعماله وممارساته.

وبدوره، قال رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي إنه في كل عام، تصل قيمة الرشي عالمياً إلى تريليون دولار، فيما تصل قيمة المبالغ المسروقة إلى ما يزيد على تريليون ونصف دولار، وهذا مبلغ يساوي 75٪ من الناتج المحلي العالمي، وفقاً لبيان الأمم المتحدة هذا الشهر.

وبين أن الفساد جريمة خطيرة وظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان، فتركز حملة الأمم المتحدة حالياً على الفساد بوصفه أحد أكبر العقبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكد أن الفساد يوض المؤسسات الديمقراطية ويهدد التنمية الاقتصادية ويسهم في الاضطراب الحكومي، ويحرف سيادة القانون عن مقاصده ويؤدي إلى ظهور مستنقعات بيروقراطية لا يقاء لها إلا من خلال الرشي. كما أن التنمية الاقتصادية تتوقف بسبب تفتيت الاستثمار الأجنبي المباشر. ويصبح من المستحيل للشركات الصغيرة داخل البلد التغلب على «تكاليف بدء العمل».

وزاد: ولعل وجود عدد كبير من المؤشرات الدولية التي تقيس ترتيب دول العالم لمعرفة مدى التقدم المحرز، وهي وسيلة مميّزة لقياس الواقع الكويتي بالمقارنة مع الواقع العالمي.

مجموعة التشريعات التي تضعها السلطة التشريعية في هذا الإطار لتعزيز مبدأ الالتزام، وشددت على ضرورة وضع التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد - حفظه الله ورعاه - محل التنفيذ لتكون إيماناً راسخاً منا جميعاً كقائمين على مؤسسات الدولة بأهمية تلك المبادئ والقيم السامية في معالجة العديد من الاختلالات والممارسات، ولتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي بما يخل رفعة وتقدم وطننا العزيز.

وأكد أن إصدار القانون رقم 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين يعتبر من أهم التشريعات الصادرة، الذي شكل إضافة حيوية لتطلعات الإصلاح المالي بالدولة، ليكون جهازاً رقابياً مستقلاً يعمل بحرفية بهدف تطوير الأداء المالي في الجهات والمؤسسات الحكومية، وضمان النزاهة وتطوير السياسات والإجراءات الرقابية المانعة التي تنسيق التصرفات المالية وفق منظور استراتيجي، يتسم بالموضوعية والشمولية والشفافية، وذلك بما لا يعيق تحقيق الأهداف، وبما يضمن جودة استخدام الموارد المالية في الجهات والمؤسسات الحكومية، ومتابعة تحصيل الإيرادات العامة والمحافظة على القدرات المالية للدولة.

وبين أن هذا الأمر يمثل مطلباً مهماً للمجتمع، بالتعاون والعمل على تنمية ثقافة الالتزام بالضوابط والتشريعات وتعزيز مبدأ المساءلة بما يتوافق مع تطلعات السلطة التشريعية، ومساعي السلطة التنفيذية في الإصلاح المالي بالدولة.

وأضاف أن جهاز المراقبين الماليين ومنذ صدور القانون رقم 23 لسنة 2015 في 17 مايو 2015 وضع اللبنات الأولى لتأسيس

من آثارها وتجفيف منابعها من خلال الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومن ثم إنشاء هيئة مختصة بشؤون هذه الاتفاقية ومتطلباتها ممثلة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومنحها الاستقلالية والسلطات اللازمة للنهوض بمهامها. وزاد أنه على الرغم مما واجهته الهيئة من صعوبات قانونية ومؤسسية ودستورية فقد سعت منذ أيام عملها الأولى سواء في المرحلة السابقة على حلها أو بعد عودتها إلى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وبالفعل استطاعت الهيئة تحقيق نجاحات متميزة في مجالات استلام إقرارات الأذمة المالية من المسؤولين بأحكامها بعد التنسيق مع مختلف جهات الدولة لحرصهم على نحو دقيق، فضلاً عن اضطلاع الهيئة بالتحقيق في مجموعة من البلاغات المهمة وكذلك العمل على نشر التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وآثاره المدمرة.

من جانبه، قال رئيس جهاز المراقبين الماليين عبدالعزیز الدخيل إنه لمن دواعي الفخر والسرور أن تحتفل في هذا اليوم، في إطار اليوم العالمي لمكافحة الفساد، ونحن على اعتاب عام ميلادي جديد، لن يخلو من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الصعيد العربي والإقليمي والدولي.

وبين أن تلك التحديات التي تمتد آثارها وتبعاتها بشكل أو بآخر إلى وطننا الحبيب، وما تحتته من أهمية الحفاظ على القيم والمبادئ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تشديد سوره متن (في أنفسنا جميعاً قبل مؤسساتنا)، سور من الضوابط والقيم والمبادئ والممارسات الإيجابية التي تعزز قيم النزاهة والشفافية والمصداقية، تدعمها

دائرة تعطيل الأعمال والإنجاز، وإطالة الدورة المستندية؟! وأكد الغانم: علينا أن نعترف أن كثرة الحديث عن الفساد دون أن نجد هناك فاسدين تتم معاقبتهم، أمر يبعث على اليأس والقلق، وقد يدخل الناس في مأزق الاعتقاد على وجود فساد، وهنا تكمن الخطورة.

ودعا الغانم إلى الاعتراف بان كثيرا من المشاريع قد تم تعطيلها بحجة وجود شبهات فساد، مؤكداً أننا إذا أمام استحقاقين مهمين. وقال إن الاستحقاق الأول هو ضمان أن نخرس كل آليات المراقبة، ولكن بشكل احترافي ولسلس ومتدفق، يضمن أخيراً أن تتم الموافقة على كل ما هو قانوني وسليم اجرائياً من دون أن تتحول تلك الآليات والهيئات الرقابية إلى بؤر بيروقراطية شديدة الترهل والبطء.

وقصد الغانم بالشفافية التي من خلالها نعرف ضرورة تطبيق القانون ومآلاته، وهي التي تكشف مواضع الخلل والفساد وتحدد من هو المسؤول عن أي خلل أو تقصير أو اعتسار، وكيفية محاسبته. وأضاف: أعرف أيها الأخوة أننا نعلم موضوع الشفافية ومحاربة الفساد، نقف جميعاً أمام معضلتين بنويتين مزمنتين وهما كيف يكون هناك حديث عن فساد ولا تحدث هوية الفاسدين؟ ومن جانب آخر كيف تحت شعار التشديد في محاربة الفساد نفع في

الحضور من الهيئة العامة لمكافحة الفساد وجهاز المراقبين الماليين في مجلس الأمة، بيت الشعب، محيياً القائمين على هذه الاحتفالية التي تقام بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي يدور حول محور شديد الأهمية ألا وهو الشفافية وسبل محاربة الفساد.

وقال الغانم: قبل كل شيء لننتقل على أن الأمن الوطني هو حجر الزاوية في أي بناء تنموي وأية نهضة وطنية وإن هذا الأمن هو بوابتنا لتحقيق الاستقرار الضروري لأية تنمية مستدامة. ولتت إلى ضرورة الاتفاق على أن تلك المرتكزات المذكورة لن تتم دون عناصر ثلاثة رئيسية وهي الحريات وسيادة القانون والحكم الرشيد، مؤكداً أن إحدى أهم الركائز الرئيسية في تحقيق الحكم الرشيد هو تطبيق مبادئ الشفافية والتكاشف والعمل في النور.

وقصد الغانم بالشفافية التي من خلالها نعرف ضرورة تطبيق القانون ومآلاته، وهي التي تكشف مواضع الخلل والفساد وتحدد من هو المسؤول عن أي خلل أو تقصير أو اعتسار، وكيفية محاسبته. وأضاف: أعرف أيها الأخوة أننا نعلم موضوع الشفافية ومحاربة الفساد، نقف جميعاً أمام معضلتين بنويتين مزمنتين وهما كيف يكون هناك حديث عن فساد ولا تحدث هوية الفاسدين؟ ومن جانب آخر كيف تحت شعار التشديد في محاربة الفساد نفع في

مكافحة الفساد الذي تنظمه الهيئة العامة لمكافحة الفساد وجمعية الشفافية في مجلس الأمة، كيف نتحدث عن قساد ولا تحدث هوية الفاسدين؟، مشيراً إلى أن ذلك يبعث على اليأس والقلق. ورحب الرئيس الغانم

أكد رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم ضرورة سد كل الثغرات القانونية ومجالات التلاعب والحيل الإجرائية وتقديم كل فاسد أو متجاوز للعدالة. وتساءل الغانم خلال كلمته في حفل افتتاح اليوم العالمي

مجلس الأمة مزروق الغانم وأمين السر د. عودة الرويعي والمستشار عبدالرحمن النمش وعبدالعزیز الدخيل



وزارة العدل والشؤون القانونية



وزارة العدل والشؤون القانونية

استدعاء من شركة بنتلي (بريطانيا)

تلعب شركة بنتلي موتورز ليمتد - بريطانيا - عن استدعاء بعض سيارات بنتلي Bentayga، حيث أن هناك احتمال بأن بعض المفصلات المحددة والتي يتم شدّها أثناء تجميع السيارة قد لا يكون تم شدّها بشكل صحيح.

لذا تدعو الشركة عملائها في الكويت من مشتري السيارات المنوّه عنها في الجدول أدناه إلى إحضار سياراتهم أو الاتصال بكراج وكيلها في الكويت - السادة / شركة السيارات الكويتية للتجارة - الكائن في منطقة الري الصناعية - خلف معرض الشركة - هاتف رقم 1808010 - وذلك للتنسيق وتحديد موعد لإجراء الاستبدال على نفقة المصنع.

رقم الشاسي	النوع	سنة الصنع	رقم الشاسي	النوع	سنة الصنع
SJAAB1ZV3HC012836	Bentayga	2017	SJAAB1ZV0HC011935	Bentayga	2017
SJAAB1ZV6HC012099	Bentayga	2017	SJAAB1ZV9HC015188	Bentayga	2017
SJAAB1ZV6HC012961	Bentayga	2017	SJAAB1ZV8HC014338	Bentayga	2017
SJAAB1ZV1HC013421	Bentayga	2017	SJAAB1ZV5HC014894	Bentayga	2017
SJAAB1ZV9HC013540	Bentayga	2017	SJAAB1ZV4HC011386	Bentayga	2017
SJAAB1ZV5HC013549	Bentayga	2017	SJAAB1ZV1HC012205	Bentayga	2017
SJAAB1ZV0HC013944	Bentayga	2017	SJAAB1ZVXHC012512	Bentayga	2017
SJAAB1ZVXHC014048	Bentayga	2017	SJAAB1ZV2HC012763	Bentayga	2017
SJAAB1ZV9HC011657	Bentayga	2017	SJAAB1ZV8HC011939	Bentayga	2017
SJAAB1ZV9HC011898	Bentayga	2017	SJAAB1ZV1HC013354	Bentayga	2017
SJAAB1ZV2HC012956	Bentayga	2017	SJAAB1ZV0HC013622	Bentayga	2017

للتحتمل احجزه موعداً مسبقاً

الزباني ZAYANI



جانب من الحضور

وزارة العدل

إعلان صادر عن وزارة العدل

تلعب وزارة العدل عن مباشرة محكمة الأحداث بمنطقة حولي قطعة (34) عمارة B بجانب نادي القادسية الرياضي مقابل طريق الفحيحيل السريع أعمالها اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2 يناير 2017. وتتكون المحكمة من دائرتين جزائية ابتدائية وأخرى استئنافية ويشمل الاختصاص المكاني لكتلتا الدائرتين جميع محافظات الكويت وذلك إعمالاً لقانون الأحداث الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 2015 م.

وكيل وزارة العدل

وقال الغانم: «أعرف أن هذين الاستحقاقين يتطلبان عملاً طويلاً ومجهوداً كبيراً، لكن علينا أن نبدأ من الآن» وفي هذا الإطار قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتواجد بينكم في هذا الجمع الكريم لنحتفي بفعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم، مؤكداً أن الحرص على هذا الأمر ليتم عن الإيمان الراسخ لدى السلطة التشريعية بأهمية دعم جهود مكافحة الفساد.

وأعرب النمش إلى رئيس مجلس الأمة وأعضاء المجلس عن خالص التهاني بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة المؤق، متمنياً لرئيس المجلس وأعضائه التوفيق والسداد في القيام بمهامهم التشريعية والرقابية بالتعاون مع السلطة التنفيذية في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير.

وتمن غالباً ما بذله رئيس مجلس الأمة من جهود مخلصه في سرعة مناقشة وإقرار القانون رقم 2 لسنة 2016 الذي أعاد الحياة لمنظومة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والتي كانت تتوقف في أعقاب صدور الحكم بعدم دستورية المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 2012.

وأشاد بما قدمته الحكومة من دعم واضح بناء على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء في سبيل عودة الدور المؤسسي لمكافحة الفساد من خلال سرعة إعداد وتقديم مشروع قانون الهيئة الجديد وما بذلته الحكومة من جهود حثيثة في سبيل رعاية وتوفيق أوضاع كل منتسبي الهيئة وضمان عودتهم لوظائفهم السابقة بها.

وأكد النمش أن اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة الفساد ومحاولاته الدؤوبة نحو محاصرة أسباب ظهوره وعوامل انتشاره وتوجيه آثره وملاحقة مرتكبيه إنما تأتي مما شهدته الشعوب في السنوات الأخيرة من آثار مدمرة لهذه الظاهرة وتسببها المباشر في تقويض وهمد كل جهود التنمية والإعمار، كما لمست الشعوب حجم التأثير الهائل لهذه الظاهرة على مقدرات وفروات الشعوب وتقليل الفرص المتاحة أمام الأجيال القادمة وحرمانهم من جني ثمار التنمية الحاضرة. وقال إن الكويت كانت كعادتها حريصة على مساهرة ركب المجتمع الدولي الساعي إلى مكافحة هذه الظاهرة والحد

تحت رعاية السيد المهندس/ شريف اسماعيل رئيس مجلس الوزراء

مهرجان "كويت السلام - مصر المحبة"

يومي ٢٩-٣٠ ديسمبر ٢٠١٦
شرم الشيخ - خليج نعمه

اوربريت غنائى

مشاريع صغيرة

بانوراما العلاقات المشتركة

فنون شعبية

عروض فلكلورية

حرف يدوية

الراعى التلفزيونى

NTN

الراعى الفندقى

Retana

الادارة و التنظيم

الشركاء من مصر

وزارة العدل

وزارة الثقافة

وزارة السياحة

وزارة الصناعة

وزارة التعليم

وزارة النقل

الشركاء من الكويت

وزارة العدل

وزارة الثقافة

وزارة السياحة

وزارة الصناعة

وزارة التعليم

وزارة النقل

الراعى الذهبى

الراعى الاعلامى

الراعى الفضى

الراعى البلاطى

الراعى الفضى

#كويت_السلام_مصر_المحبه

للاستفسار: ٩٦ ٨٧ ٤٢٤ ٠٢ (مصر) +٩٦ ٥٠ ٦١ ٢٢ ٨ (الكويت) ايميل: info@futuregroup.co